مدى قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على تفسير التدفقات النقدية الجارية والمستقبلية في الشركات الجزائرية

The ability of short-term accounting accruals to explain current and future cash flows of Algerian companies

أ. كيموش بلال

جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر

kimouchebilal@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/26 تاريخ القبول: 2019/05/22

الملخص: هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على تفسير التدفقات النقدية الجارية والمستقبلية، وذلك بالاعتماد على الانحدار المتعدد؛ حيث شملت الدراسة 14 شركة جزائرية بين 2003 و2015؛ وقد تم قياس المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل بـ: التغير في الالتزامات قصيرة الأجل، التغير في الحقوق والحسابات المماثلة والتغير في المخزونات. وحسب النتائج فإن المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الجارية تفسر بشكل جيد التدفقات النقدية الجارية، كما أثبتت النتائج عدم قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على التنبؤ بالتدفقات النقدية لفترة لاحقة.

الكلمات المفتاحية: مستحقات محاسبية قصيرة الأجل، تدفقات نقدية، تغير الالتزامات قصيرة الأجل، تغير الحقوق والحسابات-المماثلة، تغير المخزونات

Abstract:

This study aims to explore the ability of short-term accounting accruals to explain current and future cash flows. The study used Multiple Regression, and included 14 Algerian companies, during 2003 to 2015. Short-term accounting accruals have been measured by change of short-term liabilities, change of receivable accounts and similar accounts, and change of inventories. According to the results, current short-term accounting accruals explain current cash flows, but they cannot predict cash flows of next period.

***Key Words*:** Short-term accounting accruals, Cash flows, Change of short-term liabilities, Change of receivables and similar accounts, Change of inventories

JEL classification codes: M40, M41

*مرسل المقال: كيموش بلال (kimouchebilal@ymail.com).

المقدمة

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات مالية عن المنشأة، تكون مفيدة في اتخاذ قرارات شراء أو بيع أو امتلاك أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين، وتقديم أو تسوية القروض والأشكال الأخرى من الائتمان؛ ومن أجل ذلك ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، من خلال إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، وذلك إذا كانت تنطوي على قيمة تنبئية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما (IASB, 2016).

ينصب اهتمام مستخدمي القوائم المالية على التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل عند اتخاذ القرارات، لأنها تعتبر مؤشر جيد لمدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، ومدى قدرتها على توفير عوائد لمختلف الأطراف، كما أنها أساس لتحديد القيمة الجارية للشركة، وفي هذه الحالة تتحدد ملاءمة المعلومات المحاسبية بمدى قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛ وقد اهتمت الأدبيات المحاسبية بدراسة القدرة التنبئية لعدة بنود، ومن أهمها الأرباح المحاسبية، التدفقات النقدية الجارية، والمستحقات المحاسبية.

تعتبر المستحقات المحاسبية من أهم البنود التي تعكس التدفقات النقدية المستقبلية، فهي إما عبارة عن تدفقات نقدية تخص دورة (أو دورات) ماضية، وإما عبارة عن تدفقات نقدية تخص دورة (أو دورات) مستقبلية، وبالتالي فهي تدفقات نقدية كامنة. لكن ينبغي التمييز بين المستحقات المحاسبية طويلة الأجل، والمستحقات المحاسبية قصيرة الأجل، هذه الأخيرة يتوقع أن تكون أكثر ملاءمة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، لأنها تعتبر جزء من نتيجة الدورة وترتبط بالأنشطة التشغيلية، التي تكون متكررة ومستمرة.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مدى قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على تفسير التدفقات النقدية الجارية والمستقبلية، بالتطبيق على بعض الشركات الجزائرية، التي عرفت تبني النظام المحاسبي المالي، الذي يعكس في العديد من جوانبه توصيات وتعليمات معايير المحاسبة الدولية، بهدف تبني الحل الدولي الذي يجعل الممارسة المحاسبية الجزائرية أقرب إلى الممارسة الدولية.

إشكالية الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على السؤالين الآتيين في الشركات الجزائرية:

- هل المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الجارية تفسر التدفقات النقدية الجارية ؟
- هل يمكن للمستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الجارية التنبؤ بالتدفقات النقدية للدورة المقبلة ؟

أهمية وهدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى فحص مدى قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على تفسير التدفقات النقدية الجارية والمستقبلية للشركات الجزائرية؛ وتبرز أهميتها في أنها تعالج أحد أهم جوانب ملاءمة المعلومات المحاسبية، وتسمح للمستخدمين، وخصوصا المستثمرين، بالوقوف على العوامل المحددة للتدفقات النقدية؛ كما أجريت في بيئة اقتصادية نامية، فأغلب الدراسات من هذا النوع أجريت في بيئات اقتصادية متقدمة.

1. الإطار النظري للدراسة

1.1. أهمية التدفقات النقدية

ترتكز ملاءمة المعلومات على تحليل مفاده أن الأسعار السوقية تعكس تنبؤات المستثمرين حول التدفقات النقدية، لذا فإن ملاءمة المعلومات المحاسبية تهدف إلى تقييم دور بنود القوائم المالية في التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية، فحسب (Hail, 2013) فإن تأسيس أي علاقة بين القيمة الجارية للشركة والمعلومات المحاسبية يتطلب تطوير ثلاث ارتباطات: 1) الارتباط بين القيمة الجارية للشركة والتدفقات النقدية المستقبلية؛ 2) الارتباط بين التدفقات النقدية المستقبلية والأرباح المستقبلية؛ و3) الارتباط بين الأرباح المستقبلية والأرباح الجارية.

تعتبر التدفقات النقدية مركز اهتمام المستثمرين، اللذين يهتمون بالنقدية التي يمكن تحصيلها أكثر من اهتمامهم بالأرباح التي يمكن أن تتحقق، وهذا الارتباط صعب في الواقع (الارتباط الأول)، إذ يتطلب تقدير الأرباح المستقبلية ونسب التوزيع (الارتباط الثاني)، بالاعتماد على الأرباح الجارية (الارتباط الثالث). وعليه يتضح أن المعلومات المحاسبية الجارية تعتبر مؤشرا للأرباح المستقبلية، التي تعتبر بدورها مؤشرا للتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي تتحدد منفعة المعلومات المحاسبية بدورها في زيادة قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، لذا يتمثل دور للمحاسبة في تحسين الارتباط الثالث (كيموش، 2016).

2.1. دور المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل في تفسير التدفقات النقدية

المستحقات المحاسبية هي جزء من نتيجة الدورة إلى جانب التدفقات النقدية، وتشمل العناصر التي تتيح الانتقال من محاسبة النقدية إلى محاسبة الاستحقاق، وهي "العمليات التي ينتج عنها تغير مخطط النتائج المحاسبية عبر الزمن، وتسمح بتحويلها بين مختلف الدورات" (Rouchon, 1995). تعتبر المستحقات المحاسبية تسوية على التدفقات النقدية لتعكس بشكل أفضل العلاقة بين الإنجازات والجهود (الزين، 2015)، ويمكن التمييز بين المستحقات المحاسبية طويلة الأجل، التي ترتبط بالبنود غير الجارية في الميزانية، وتعبر عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية، مثل الاهتلاكات وتغير الضرائب المؤجلة؛ إلى جانب المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل، التي ترتبط بالبنود المتداولة، وهي تسويات على التدفقات النقدية التشغيلية، تتم قبل أو بعد الاعتراف بها، بما لا يزيد عن دورة، وتعرف بالتغير في احتياجات رأس المال العامل.

تساهم المستحقات المحاسبية في تحسين التدفقات النقدية كمقياس لأداء الشركة، سواء كانت مستحقات طويلة أو قصيرة الأجل، لكن هناك اختلاف في الخصائص الاقتصادية لكل منهما (Guay et al., 2001)، إذ يعكس كل مكون معلومات مختلفة عن التدفقات النقدية المستقبلية (Barth et al., 2001). فحسب (Dechow et al., 1998) فإن آثار المستحقات المحاسبية في السلاسل الزمنية للأرباح، وقابلية التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية هي أكثر وضوحا بالنسبة للمستحقات قصيرة الأجل؛ حيث تكون الدورة بين مدفوعات المشتريات ومقبوضات المبيعات (دورة التشغيل) أقصر بكثير من الدورة بين المدفوعات الاستثمارية والنقدية الداخلة منها (دورة الاستثمار)، مما يجعل المستحقات قصيرة الأجل أكثر ملاءمة لتقدير التدفقات النقدية؛ كما يرى

(Wild et al., 2003) أن المحاسبة عن المستحقات المحاسبية طويلة الأجل أكثر تعقيدا وأقل موضوعية من المحاسبة عن المستحقات قصيرة الأجل، وأن التدفقات النقدية المتضمنة في هذه الأخيرة يمكن تحديدها بشكل مباشر وبسهولة، لذا فهي أكثر منفعة لتقييم الشركة.

تعتبر المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل بنود يتوقع أن تتحول إلى نقدية أو ما يعادلها في الأجل القصير، فهي تدفق نقدي كامن أو متوقع؛ فمثلا ينتج عن إدراج مبلغ مستحق على الزبون، تعديل الربح والاعتراف بتدفق نقدي متوقع كجزء منه، بما يعادل المبلغ المستحق، وهو ما أطلق عليه (Dechow & Dichev, 2002) مقابلة توقيت الاعتراف المحاسبي بتوقيت المنافع الاقتصادية من البيع.

2. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع تفسير التدفقات النقدية والتنبؤ بها، بالاعتماد على عدة بنود محاسبية؛ لكنها لم تولي اهتماما كافيا بالمستحقات المحاسبية، رغم أنها تشكل جزء مهما من النتائج المحاسبية، إلى جانب التدفقات النقدية. ومن أبرز الدراسات نجد دراسة (Lorek & Willinger, 1996) التي ركزت على تحليل خصائص السلاسل الزمنية والقدرة التنبئية للتدفقات النقدية، بالاعتماد على 174 شركة بين 1979 و1991، من خلال نموذج متعدد للتنبؤ بالسلاسل الزمنية، يستخدم القيم التاريخية للأرباح، المستحقات قصيرة الأجل، والتدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة؛ وقد كانت نتائج الدراسة متوافقة مع وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية، والتي تقضي بأن تنبؤات التدفقات النقدية يمكن تعزيزها بأخذ بيانات الأرباح والمستحقات المحاسبية في الاعتبار.

هدفت دراسة (اللوزي، 2006) إلى اختبار مدى قدرة الأرباح ومكوناتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، بالاعتماد على 52 شركة أردنية، مدرجة في بورصة عمان بين 1997 و2003، وحسب النتائج هناك اختلاف بين الأرباح والتدفقات النقدية فيما يخص تفسير التدفقات النقدية المستقبلية لصالح الأرباح، بالرغم من أن قدرتهما التنبئية كانت محدودة، كما أشارت النتائج إلى تحسن طفيف في قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية عند تقسيم الربح إلى مكوناته (التدفقات النقدية والمستحقات الإجمالية).

اهتمت دراسة (Khansalar, 2012) بفحص موثوقية المستحقات للتنبؤ بالتدفقات النقدية، بالتركيز على 2120 شركة في المملكة المتحدة بين 1991 و2008؛ وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ضعف موثوقية المستحقات المدروسة، وأن المستحقات المالية أكثر موثوقية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مقارنة بالمستحقات التجارية وغير التجارية. أما دراسة (Arnedo et al., 2012)، التي شملت 4397 شركة إسبانية بين 1997 و2003، فقد اهتمت بتحليل القيمة التنبئية المضافة للمستحقات المحاسبية، مقارنة بتلك التي توفرها التدفقات النقدية الجارية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأثبتت نتائجها أن أخطاء التنبؤ تقل بشكل جوهري بعد إضافة المستحقات المحاسبية للنموذج.

حاولت دراسة (Li et al., 2015) استخدام نماذج الدراسات السابقة للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبورغ، حيث شملت الدراسة 192 شركة بين 1994 و2012؛ وحسب النتائج، فإن بعض بنود المستحقات على غرار الاهتلاكات وتغيرات المخزونات لا تسمح بالتنبؤ بالتدفقات النقدية للشركات في المتوسط، كما أن إدخال متغيرات مفسرة إضافية لم يحسن بالضرورة من نماذج التنبؤ.

ركزت دراسة (Barth et al., 2016) على دور المستحقات المحاسبية في توفير معلومات حول التدفقات النقدية والأرباح المستقبلية، واعتمدت على 39114 مشاهدة، تخص 4265 شركة أمريكية بين 1989 و2013. وقد أظهرت النتائج أن المستثمرين بإمكانهم استخلاص معلومات من المستحقات المحاسبية حول التدفقات النقدية المستقبلية، فرغم أن التدفقات النقدية الجارية تتضمن معلومات حول العوامل الاقتصادية للدورة القادمة، إلا أنها مشوشة، لذا يمكن للمستثمرين الاعتماد على المستحقات المحاسبية، إلى جانب التدفقات النقدية والعوامل الاقتصادية لخفض التشويش؛ كما يسمح ذلك بزيادة قدرة المستحقات المحاسبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية والأرباح وتفسير قيمة الشركة.

اهتمت دراسة (Amin et al., 2016) بفحص مدى قدرة الربح الجاري والمستحقات المحاسبية والتدفق النقدي التشغيلي على التنبؤ بالتدفقات النقدية؛ حيث شملت 572 شركة باكستانية مدرجة في بورصة كراشي بين 1996 و2011. وقد أثبتت النتائج أن القدرة التنبئية للأرباح الجارية كانت ضعيفة مقارنة بالتدفقات النقدية التشغيلية الجارية، وأن زيادة القدرة التنبئية بالتدفقات النقدية المستقبلية يتطلب استخدام التدفقات النقدية الجارية وحسابات المستحقات المحاسبية المجمعة كمتغيرات مستقلة، كما أن حسابات المستحقات المحاسبية الجزئية توفر قدرة تفسيرية إضافية أعلى مقارنة بحسابات المستحقات المحاسبية المجمعة.

3. فرضيات الدراسة

استنادا إلى الأدبيات السابقة، توقعنا قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على تفسير التدفقات النقدية الجارية، وقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

- **الفرضية (1)**: تساهم المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الجارية في تفسير التدفقات النقدية الجارية، في الشركات الجزائرية ؟
- **الفرضية (2)**: تساهم المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الجارية في التنبؤ بالتدفقات النقدية للدورة المقبلة، في الشركات الجزائرية ؟

4. الطريقة والأدوات

اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي، من خلال اختيار مجموعة من الشركات الجزائرية، وتصميم نموذجين في شكل معادلة للانحدار المتعدد. وبعد الحصول على البيانات المالية للشركات، وتشكيل سلسلة مقطعية (Panel data)، تم تقدير نموذجي الدراسة وفقا لطريقة الانحدار التجميعي (Pooled regression).

4.1. نماذج الدراسة

تم الاعتماد على نموذجين إحصائيين، يربطان بين التدفقات النقدية التشغيلية الجارية والمستقبلية، والمستحقات المحاسبية قصيرة الأجل الجارية، هذه الأخيرة تم التعبير عنها بـ: تغير الزبائن والحسابات المماثلة، تغير الالتزامات قصيرة الأجل، وتغير المخزونات)؛ وقد تم الاعتماد على هذه البنود لأنها مكون رئيسي لدورة التشغيل، سوف تتحول إلى تدفقات نقدية في الأجل القصيرة.

النموذج (1): يأخذ شكل انحدار متعدد، وذلك من أجل اختبار مدى قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الجارية على تفسير التدفقات النقدية الجارية.

$$OCF_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta STD_{it} + \alpha_2 \Delta REC_{it} + \alpha_3 \Delta INV_{it} + \alpha_4 SIZE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

OCF_{it}: صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t)؛

ΔSTD_{it}: تغير الاتزامات قصيرة الأجل للشركة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1)؛

ΔREC_{it}: تغير الزبائن والحسابات المماثلة للشركة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1)؛

ΔINV_{it}: التغير في مخزونات الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1)؛

$SIZE_{it}$: حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t)؛

α_0: ثابت يمثل قيمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية عندما تكون جميع المتغيرات المفسرة معدومة؛

α_1، α_2، α_3، α_4: ثوابت تمثل معاملات انحدار النموذج (1)، وتقيس طبيعة ومستوى العلاقات بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية والمتغيرات المفسرة إذا كانت معنوية؛

ε_{it}: متغير عشوائي يعبر عن البواقي المعيارية.

النموذج (2): ويأخذ شكل انحدار متعدد، من أجل اختبار مدى قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الجارية على التنبؤ بالتدفقات النقدية للدورة التي تليها.

$$OCF_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta STD_{it-1} + \beta_2 \Delta REC_{it-1} + \beta_3 \Delta INV_{it-1} + \beta_4 SIZE_{it} + \eta_{it} \quad (2)$$

حيث:

ΔSTD_{it-1}: تغير الالتزامات قصيرة الأجل للشركة (i) بين الفترتين (t - 1) و(t - 2)؛

ΔREC_{it-1}: تغير الزبائن والحسابات المماثلة للشركة (i) بين الفترتين (t - 1) و(t - 2)؛

ΔINV_{it-1}: التغير في مخزونات الشركة (i) بين الفترتين (t - 1) و(t - 2)؛

β_0: ثابت يمثل قيمة صافي التدفق النقدي التشغيلي إذا كانت المتغيرات المفسرة معدومة؛

β_1، β_2، β_3، β_4: ثوابت تمثل معاملات انحدار النموذج (2)، وتقيس مدى قدرة المتغيرات المفسرة في النموذج على التنبؤ بصافي التدفقات النقدية التشغيلية؛

η_{it}: متغير عشوائي يعبر عن البواقي المعيارية، وهي ذلك الجزء من صافي التدفقات النقدية الذي لا يمكن التنبؤ به بالاعتماد على المتغيرات المفسرة في النموذج (2).

4.2. قياس المتغيرات الدراسة

تم قياس المتغيرات من خلال جمع المبالغ المتعلقة بها من قائمة المركز المالي، وقسمتها على إجمالي الأصول لتفادي أثر الحجم، وهذا بالنسبة للمتغيرات المستقلة. أما بالنسبة للمتغير التابع، فتم حساب التدفق النقدي التشغيلي وفق الطريقة غير المباشرة، خلال الفترة بين 2003 و2009، أين كانت الشركات الجزائرية لا تعد قائمة التدفقات النقدية؛ أما بين 2010 و2015 فتم الحصول عليه مباشرة من قائمة التدفقات النقدية، بعد أن أصبحت الشركات الجزائرية مطالبة بإعدادها؛ والجدول (1) يوضح قياس المتغيرات.

الجدول (1): "قياس متغيرات الدراسة".

طبيعة المتغير	اسم المتغير	الرمز	طريقة الحساب
متغير تابع	صافي التدفقات النقدية التشغيلية	OCF_{it}	$OCF_{it} = ocf_{it}/A_{it}$
متغيرات مفسرة	تغير الالتزامات قصيرة الأجل	ΔSTD_{it}	$\Delta STD_{it} = (STD_{it} - STD_{it-1})/A_{it}$
	تغير الزبائن والحسابات المماثلة	ΔREC_{it}	$\Delta REC_{it} = (REC_{it} - REC_{it-1})/A_{it}$
	تغير المخزونات	ΔINV_{it}	$\Delta INV = (INV_{it} - INV_{it-1})/A_{it}$
متغير رقابي	حجم الشركة	$SIZE_{it}$	$SIZE_{it} = log(A_{it})/10$

ocf_{it}: مبلغ التدفق النقدي التشغيلي للشركة (i) خلال الفترة (t)؛ STD_{it}: الالتزامات قصيرة الأجل للشركة (i) في نهاية الفترة (t)؛ REC_{it}: الزبائن والحسابات المماثلة للشركة (i) في نهاية الفترة (t)؛ INV_{it}: مخزونات الشركة (i) في نهاية الفترة (t)؛ A_{it}: إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t)؛ **log**: اللوغاريتم العشري.

المصدر: من إعداد الباحث.

4.3. جمع البيانات

يتطلب تقدير نموذجي الدراسة جمع البيانات الضرورية لقياس المتغيرات، لذا تم اختيار 14 شركة جزائرية [الملحق (1)]، من بين الشركات التي تمكنا من الحصول على قوائمها المالية؛ وحتى يتوفر لدينا عدد كاف من المشاهدات، تم أخذ أطول فترة ممكنة بين 2003 و2015، حيث بلغ عدد المشاهدات الكلية 117 مشاهدة خلال فترة الدراسة.

5. النتائج ومناقشتها

1.5. الإحصاء الوصفي للبيانات

يلخص الجدول (2) الإحصاء الوصفي للبيانات، حيث بلغ عدد المشاهدات 104، بالنسبة للمتغيرات المتزامنة في النموذج (1)، بعد استبعاد القيم الشاذة والمتطرفة؛ وبلغ 87، بالنسبة للمتغيرات غير المتزامنة في النموذج (2)؛ ويتضح من الحدين الأدنى (Min) والأعلى (Max) وجود قيم موجبة وسالبة، بالنسبة للمتغيرات المفسرة، مما

يعني تذبذب المستحقات قصيرة الأجل بين مختلف الفترات والشركات، كان الأعلى بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل (ΔSTD)، ثم حسابات الحقوق (ΔREC)، وكان منخفضا بالنسبة للمخزونات (ΔINV).

الجدول **(2)**: **"الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة"**.

	N	Min	Max	Mean	Median	Std. Deviation
OCF_{it}	104	-0,16694	0,27152	0,08112	0,08207	0,07880
ΔSTD_{it}	104	-1,89666	0,52944	0,00236	0,01856	0,23099
ΔREC_{it}	104	-0,96279	0,52859	0,02471	0,02164	0,12552
ΔINV_{it}	104	-0,13115	0,09819	0,01026	0,00361	0,03000
ΔSTD_{it-1}	87	-1,89666	0,52944	0,00131	0,20620	0,24779
ΔREC_{it-1}	87	-0,96279	0,52859	0,02484	0,16305	0,13328
ΔINV_{it-1}	87	-0,07100	0,19499	0,01286	0,05427	0,03345
$SIZE_{it}$	104	0,60041	1,00367	0,76962	0,74774	0,10052

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

يتضح من الجدول (2) أيضا أن توزيع بيانات المتغير التابع قريب من التوزيع الطبيعي، حيث كان هناك تقارب كبير بين متوسطه الحسابي ووسيطه؛ أما المدى المتعلق بالمتغير الرقابي ($SIZE_{it}$) فيثبت عدم وجود تفاوت كبير بين أحجام الشركات؛ وبالعودة إلى الانحراف المعياري مقارنة بالمدى، يتبين عدم وجود تشتت كبير في البيانات.

2.5. نتائج تقدير النموذج (1)

تم تقدير النموذج (1) وفق طريقة الانحدار التجميعي، بعد مراجعة البيانات، والتخلص من القيم المتطرفة والشاذة، التي يمكن أن تؤثر في نتائج الدراسة بشكل جوهري، أو ينتج عنها انحدار زائف، أو قيمة غير حقيقية للقدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة.

يلخص الجدول (3) نتائج اختبار طبيعية التوزيع الاحتمالي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج (1)، حيث يتضح أن مستويي المعنوية للاختبارين الإحصائيين (Kolmogorov-Smirnov) و(Shapiro-Wilk) كانا أكبر من 5%، مما يدل على أن البواقي المعيارية الناتجة عن تقدير النموذج (1) تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (3): **"نتائج اختبار الطبيعية لبواقي النموذج (1)"**.

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	0,080	109	0,081	,977	109	,055

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلخص الجدول (4) نتائج تحليل التباين للنموذج (1) المقدر بالاعتماد على بيانات الدراسة، ويتضح من الجدول أن اختبار (Fisher) كان معنويا عند مستوى 1%، وهو ما يعني بالضرورة أن النموذج (1) معنوي، لذا

فإن أحد معاملات الانحدار على الأقل معنوي ويختلف عن الصفر، وبالتالي فإن أحد المتغيرات المفسرة على الأقل يساهم في تفسير التغيرات التي مست المتغير التابع خلال فترة الدراسة.

الجدول (4): "نتائج تحليل التباين للنموذج (1)".

ANOVA[b]	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	0,511	4	0,128	31,276	0,000[a]
Residual	0,425	104	0,004		
Total	0,936	108			

a. Predictors: (Constant), $SIZE_{it}$, ΔSTD_{it}, ΔINV_{it}, ΔREC_{it}
b. Dependent Variable: OCF_{it}

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

يسمح الجدول (5) الذي يلخص النموذج (1) بتأكيد نتائج تحليل التباين، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج 52,9%، مما يعني أن المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل تفسر ما قدره 52,9% من التغيرات التي مست صافي التدفقات النقدية التشغيلية خلال فترة الدراسة، أما باقي التغيرات فترجع للعوامل الأخرى والأخطاء العشوائية. وإلى جانب ذلك بلغت قيمة (Durbin-Watson) المحسوبة 1,985، وهي محصورة بين القيمة 2 والقيمة الحرجة العليا (dU = 1,625)، المحصل عليها من جدول (Durbin-Watson) عند مستوى معنوية 1%، وعدد متغيرات مستقلة (k' = 4)، وعدد مشاهدات (n = 100)؛ ومن هذا المنطلق يتضح وجود استقلال ذاتي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج (1).

الجدول (5): "ملخص النموذج (1)".

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0,739[a]	0,546	0,529	0,063904492	1,985

a. Predictors: (Constant), $SIZE_{it}$, ΔSTD_{it}, ΔINV_{it}, ΔREC_{it}
b. Dependent Variable: OCF_{it}

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

انطلاقا من الجدول (6) الذي يلخص معاملات انحدار النموذج (1) يتبين وجود علاقة طردية ومعنوية عند مستوى 1% بين التغير في الالتزامات قصيرة الأجل وصافي التدفقات النقدية التشغيلية، فزيادة المشتريات الآجلة من الموردين، وزيادة الديون قصيرة الأجل الأخرى، يؤثر بالضرورة إيجابا في صافي التدفق النقدي التشغيلي. كما يتبين وجود علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى 1% بين التغير في حسابات الحقوق والحسابات المماثلة وصافي التدفقات النقدية التشغيلية، لأن زيادة المبيعات الآجلة والحقوق الأخرى ينتج عنه انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي. في حين كانت العلاقة بين التغير في المخزونات وصافي التدفقات النقدية التشغيلية هي الأخرى عكسية، لكنها غير معنوية عند مستوى 5%، وإنما كانت معنوية عند مستوى 6%. يتضح من الجدول أيضا أن معاملات تضخم

التباين (VIF) كانت ضعيفة لم تتجاوز 2,5 بالنسبة لجميع المتغيرات المستقلة، مما يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.

الجدول (6): "معاملات انحدار النموذج (1)".

Coefficients[a]

Model	Unstand. Coeff.		Stand.d Coeff.	t	Sig.	Collinearity Stat.	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	0,122	0,048		2,551	0,012		
ΔSTD_{it}	0,894	0,083	1,254	10,751	0,000	0,473	2,115
ΔREC_{it}	-0,883	0,087	-1,161	-10,130	0,000	0,498	2,010
ΔINV_{it}	-0,426	0,223	-0,134	-1,906	0,059	0,889	1,125
$SIZE_{it}$	-0,044	0,061	-0,048	-0,713	0,477	0,979	1,022

a. Dependent Variable: OCF_{it}

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

استنادا إلى نتائج تقدير النموذج (1) يتضح صحة الفرضية (1)، أي "أن المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الجارية تساهم في تفسير التدفقات النقدية الجارية، في الشركات الجزائرية".

3.5. نتائج تقدير النموذج (2)

يلخص الجدول (7) نتائج اختبار الطبيعية لبواقي النموذج (2)، ويلاحظ من الجدول أن مستوى المعنوية لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) كان أقل من 5%، وبعكس ذلك كان مستوى المعنوية لاختبار (Shapiro-Wilk) أكبر من 5%، وتثبت هذه النتائج توفر شرط الطبيعية في البواقي المعيارية الناتجة عن تقدير النموذج (2).

الجدول (7): "نتائج اختبار الطبيعية لبواقي النموذج (2)".

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	0,120	87	0,003	0,979	87	0,183

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

انطلاقا من الجدول (8) الذي يلخص تحليل التباين للنموذج (2)، نلاحظ أن مستوى المعنوي لاختبار (Fisher) كان أكبر 5%، مما يعني أن النموذج (2) غير معنوي، لذا فإن جميع معاملات انحداره غير معنوية أو قريبة جدا من الصفر، وبالتالي لا يساهم أي متغير مستقل في تفسير التغيرات التي مست المتغير التابع.

الجدول (8): "نتائج تحليل التباين للنموذج (2)".

ANOVA[b]	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	0,036	4	0,009	1,758	0,145[a]
Residual	0,419	82	0,005		
Total	0,455	86			

a. Predictors: (Constant), $SIZE_{it}$, ΔSTD_{it-1}, ΔINV_{it-1}, ΔREC_{it-1}
b. Dependent Variable: OCF_{it}

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

بالعودة إلى الجدول (9) الذي يلخص النموذج (2) يمكن تأكيد صحة النتائج الموضحة في الجدول السابق، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج 0,034 وكان قريبا جدا من الصفر، وبالتالي فإن المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الماضية مجتمعة لا تسمح بتفسير التغيرات التي مست صافي التدفقات النقدية التشغيلية للدورة الجارية في الشركات الجزائرية، وبالتالي فإن تلك التغيرات ترجع لعوامل أخرى بخلاف المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل. يتضح من الجدول أيضا أن قيمة (Durbin-Watson) بلغت 2,1250، وكانت محصورة بين القيمة 2 والقيمة (4 - dU = 2,397)، علما أن (dU = 1,603) هي القيمة الحرجة العليا المحصل عليها من جدول توزيع (Durbin-Watson)، عند مستوى معنوية 1%، وعند عدد متغيرات مستقلة (k' = 4)، وعند عدد مشاهدات (n = 85)؛ وعليه يمكن القول بوجود استقلال ذاتي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج (2).

الجدول (9): "ملخص النموذج (2)".

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
2	0,281[a]	0,079	0,034	0,07151247	2,125

a. Predictors: (Constant), $SIZE_{it}$, ΔSTD_{it-1}, ΔINV_{it-1}, ΔREC_{it-1}
b. Dependent Variable: OCF_{it}

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

تسمح نتائج تقدير معاملات انحدار النموذج (2) الملخصة في الجدول (10) بتأكيد النتائج السابقة، أين كانت جميع معاملات الانحدار غير معنوية، عند مستوى 5%. يوضح الجدول (10) أيضا معاملات تضخم التباين (VIF) المتعلقة بالمتغيرات المستقلة، والتي لم تتجاوز 1,5، مما يثبت عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (2) من شأنه التأثير بشكل جوهري في النتائج المتوصل إليها.

الجدول (10): "معاملات انحدار النموذج (2)".

	Unstand. Coeff.		Stand. Coeff.	t	Sig.	Collinearity Stat.	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	0,119	0,060		1,968	,052		
ΔSTD_{it-1}	-0,028	0,036	-0,094	-0,763	0,448	0,743	1,346
ΔREC_{it-1}	-0,066	0,067	-0,122	-0,990	0,325	0,745	1,342
ΔINV_{it-1}	0,438	0,234	0,201	1,871	0,065	0,970	1,031
$SIZE_{it}$	-0,054	0,077	-0,076	-0,710	0,479	0,980	1,020

a. Dependent Variable: OCF_{it}

المصدر: بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

انطلاقا من نتائج تقدير النموذج (2) يمكن الحكم على عدم صحة الفرضية (2)، حيث تبين "عدم إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية للدورة المقبلة بالاعتماد على المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الجارية، في الشركات الجزائرية".

4.5. مناقشة النتائج

أثبتت الدراسة مساهمة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الجارية في تفسير التدفقات النقدية الجارية للشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة، وهو ما يتفق مع التوقعات لأن المستحقات المحاسبية إلى جانب التدفقات النقدية الجارية تشكل نتيجة الدورة؛ كما أن جزء مهما منها يعتبر تدفقات نقدية كامنة، تتحقق خلال الدورة الجارية، والجزء الآخر يتحقق خلال الدورة (الدورات) المقبلة، فهي تتكون أساسا من بنود احتياجات رأس المال العامل، والتي تتحقق عادة في شكل تدفقات نقدية في الدورة الجارية.

أثبتت الدراسة عدم قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل للدورة الجارية على التنبؤ بالتدفقات النقدية لدورة لاحقة في الشركات الجزائرية، مما يعني أن دوران المخزونات والزبائن والحسابات المماثلة والالتزامات قصيرة الأجل في الشركات الجزائرية لا يتجاوز فترة واحدة، فالتدفقات النقدية الكامنة في احتياجات رأس المال العامل لا تستغرق أكثر من فترة مالية واحدة كي تتحقق، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل لفترة معينة من أجل التنبؤ بالتدفقات النقدية لفترة لاحقة في الشركات الجزائرية.

تتفق النتائج مع دراسة (Li et al., 2015)، التي أثبتت أن بنود المستحقات المحاسبية (على غرار الاهتلاكات وتغير المخزونات) لا تتيح التنبؤ بالتدفقات النقدية للشركات جنوب إفريقية. لكنها تختلف مع دراسة (Barth et al., 2016)، التي أثبتت أن المستثمرين بإمكانهم استخلاص معلومات حول التدفقات النقدية المستقبلية من المستحقات المحاسبية، كما تختلف مع دراسة (Dechow et al., 1998) التي أكدت أن قابلية التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية هي أكثر وضوحا بالنسبة لمستحقات رأس المال العامل التشغيلي.

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على تفسير التدفقات النقدية والتنبؤ بها، وقد أثبتت النتائج قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على تفسير التدفقات النقدية لنفس الفترة في الشركات الجزائرية، حيث كانت جميع العلاقات بين بنود المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل والتدفقات النقدية معنوية خلال نفس الفترة، كما أن القدرة التفسيرية للمستحقات المحاسبية قصيرة الأجل كانت مقبولة؛ كما أثبتت نتائج الدراسة عدم قدرة المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل على التنبؤ بالتدفقات النقدية للفترة اللاحقة في الشركات الجزائرية. وتقودنا هذه النتائج إلى استنتاج مفاده أن دوران المخزونات والزبائن والحسابات المماثلة والالتزامات قصيرة الأجل لا يتجاوز فترة مالية واحدة، فالتدفقات النقدية الكامنة في احتياجات رأس المال العامل لا تستغرق أكثر من دورة كي تتحقق، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل لفترة معينة من أجل التنبؤ بالتدفقات النقدية للفترة اللاحقة في الشركات الجزائرية.

تتطلب هذه النتائج من الدراسات المستقبلية ضرورة استخدام بنود محاسبية أخرى للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أو استخدام بنود محاسبية أخرى إلى جانب المستحقات المحاسبية قصيرة الأجل، من أجل تحسين قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية، إضافة إلى استخدام متغيرات رقابية بإمكانها زيادة القدرة التنبئية للنماذج.

المراجع المستعملة:

- الزين عبد الله بابكر وبابكر إبراهيم الصديق (2015)، الاستحقاقات المحاسبية وعلاقتها بالأرباح المستقبلية "دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 16، عدد 2، ص. 95.
- الرسائل
- كيموش بلال (2016)، البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة وأثرها في قيمة المؤسسة: دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية، الفرنسية والإنجليزية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص. 72.
- هيفاء طاهر اللوزي (2006)، قدرة الأرباح ومكونات الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، الأردن.
- IASB (2016), IFRS standards as issued at 13 January 2016, IFRS Foundation, London, UK, p. A21.
- Wild John J., K. R. Subramanyam & Robert F. Halsey (2003), Financial statement analysis, McGraw-Hill, Boston, USA.
- Arnedo Laura , Fermín Lizarraga & Santiago Sánchez (2012), The role of accounting accruals for the prediction of future cash flows: evidence from Spain, SERIEs, Vol. 3, No. 4, pp. 499-520.
- Barth Mary E., Donald P. Cram & Karen K. Nelson (2001), Accruals and the prediction of future cash flows, The Accounting Review, Vol. 76, No. 1, p. 27.

- Barth Mary E., Greg Clinch & Doron Israeli (2016), What do accruals tell us about future cash flows?, Review Accounting Studies, Vol. 21, pp. 768-807.
- Dechow Patricia M., S. P. Kothari & R. L. Watts (1998), The relation between earnings and cash flows, Journal of Accounting and Economics, Vol. 25, p. 134.
- Dechow Patricia M. & Ilia D. Dichev (2002), The quality of accruals and earnings: the role of accrual estimation errors, The Accounting Review, Vol. 77, p. 36.
- Guay Wayne R. & Baljit K. Sidhu (2001), The usefulness of long-term accruals, ABACUS, Vol. 37, No. 1, p. 110.
- Luzi Hail (2013), Financial Reporting and Firm Valuation: Relevance Lost or Relevance Regained?, Accounting and Business Research, Vol. 43, No. 04, pp. 331-333.
- Ul Amin Iftikhar, Giuseppe (Joe) Labianca & Nadia Iftikhar (2016), Prediction of future cash flows using disaggregated accruals and cash flows of small-sized firms listed at the Pakistan stock exchange (PSE), Pakistan business review, Vol. 18, No. 3, pp. 618-634.
- Khansalar E. (2012), The reliability of accruals and the prediction of future cash flow, International Journal of Business and Management, Vol. 7, No. 2, pp. 45-57.
- Yun Li, Luiz Moutinho, Kwaku K. Opong, & Yang Pang (2015), Cash flow forecast for South African firms, Review of Development Finance, Vol. 5, pp. 24-33.
- Lorek Kenneth S. & G. Lee Willinger (1996), A multivariate time-series prediction model for cash-flow data, The Accounting Review, Vol. 71, No. 1, pp. 81-102.
- Sylvie Chalayer Rouchon (1995), La manipulation des variables comptables à des fins de lissage de résultats, Actes du XVI^{e} Congrès de l'AFC, France, May 1995, p. 4.

الملاحق:

الملحق (1): خصائص الشركات المدروسة.

الرقم	الشركة	طبيعة ملكية الشركة	قطاع النشاط	الإدراج في بورصة الجزائر
1	Air Algérie	عمومية	النقل الجوي	غير مدرجة (مدرجة قبل 2010)
2	EL AURASSI	عمومية	الفندقة	مدرجة
3	ENTP	خاصة	المحروقات	غير مدرجة
4	SAIDAL	عمومية	صناعة الأدوية	مدرجة
5	Sonatrach	عمومية	المحروقات	غير مدرجة
6	Sonelgaz	عمومية	الطاقة	مدرجة بين 2006 و2014
7	SPA DAHLI	خاصة	تسيير العقارات	مدرجة
8	ETRHB	خاصة	الأشغال العمومية	غير مدرجة
9	ENAFOR	عمومية	المحروقات	غير مدرجة
10	CEVITAL	خاصة	الصناعة الغذائية	غير مدرجة
11	NCA-Rouiba	خاصة	الصناعة الغذائية	مدرجة
12	BIOPHARM	خاصة	صناعة الأدوية	مدرجة
13	ALLIANCE	خاصة	خدمات التأمين	مدرجة
14	HYPROC SC	عمومية	النقل البحري	غير مدرجة

المصدر: من إعداد الباحث.